

كسر الجمود: الحاجة الملحة لأن تتولى البلدان أمرها بنفسها وأن تتوفر لديها القيادة الرشيدة

لا تدري معظم الحكومات الأفريقية من هم الأشخاص الذين تتولى رعايتهم. فمؤسسات الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية لا تمتلك البيانات والمعلومات الشخصية الأساسية اللازمة لإدارة ورصد الموارد العامة. يولد معظم الناس في أفريقيا وآسيا ويموتون دون أن يتركوا أي أثر في الوثائق القانونية والإحصاءات الرسمية، الأمر الذي يعقد مهمة القطاع العام في إدارة ورصد رأس ماله البشري. وقد وصف الفريق العامل المعني برصد الأحداث الحيوية هذا الأمر بأنه "فضيحة الاحتجاب" لأن غياب الأدلة والمعلومات الموثوق بها بشأن المواليد والوفيات وأسباب الوفاة هي الأسباب الرئيسية التي جعلت معظم فقراء العالم غير مرئيين ولا يحسب لهم حساب وبالتالي فهم غير معدودين. إن التسجيل المنهجي للأحداث الحيوية وهي المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق يعود في بعض البلدان الأفريقية إلى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر (من أمثلة ذلك موريشيوس 1667، جنوب أفريقيا 1842، غانا 1888، ومصر 1839). ومع ذلك، لم تحافظ البلدان باستثناء بلدين أو ثلاثة على نظم للتسجيل المدني تلبى المعايير الدولية، بما يمكنها من تأدية الخدمات المنوطة بها لعملية بناء إدارة عامة حديثة ودعم ما تبذله هذه الأمم من مساعٍ إنمائية متعددة القطاعات.

إن غياب التسجيل المدني الشامل في أفريقيا كان ولا يزال يعرقل باستمرار الجهود الإنمائية إذ أنه يعوق مساعي البلدان لتحسين فعالية خدماتها العامة ويحول دون إيجاد البيانات والمعلومات المطلوبة لإدارة النتائج الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا توجد لدى معظم البلدان الأفريقية نظم قانونية يعتد بها لتوثيق الهوية والجنسية لسكانها، وهذه النظم كان ينبغي أن تكون بمثابة الأساس لكل المعاملات العامة على مختلف الصعد، الصعيد الفردي أو الصعيد المجتمعي المحلي أو الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. فنظم تحديد الهوية الوطنية، والجوازات والهجرة، والمعاملات التجارية، وحماية المرأة والطفل من الإيذاء والاستغلال، وإدارة المحاكم للقضايا المدنية والجنائية، على سبيل المثال لا الحصر، تعتمد كلها اعتماداً كبيراً على وجود نظم للتسجيل المدني للأحداث الحيوية تعمل بكفاءة. إلى جانب ذلك فإن نظام إدارة الخدمات والمعلومات الصحية في أفريقيا هو القطاع الإنمائي الآخر الذي يتأثر بغياب أو عدم كفاية تدوين وجمع المواليد والوفيات وأسباب الوفاة. وتتعرض برامج تطبيق اللامركزية وعمليات إرساء الديمقراطية التي تمضي قدماً في معظم البلدان الأفريقية لتتعرض للتقويض بفعل غياب البيانات المتعارف عليها فيما يختص بالتغيرات السكانية من نظم الإحصاءات الحيوية.

وقد آن الأوان لأن تكسر أفريقيا حاجز الصمت المحيط بمسألة التسجيل المدني. ففي معظم البلدان الأفريقية كان التسجيل المدني ينضوي في إطار وزارات الشؤون الداخلية أو العدل أو ما شابههما. وبالمثل تتولى مكاتب الإحصاءات الوطنية إدارة الإحصاءات الحيوية المستقاة من نظام التسجيل المدني في جميع الدول الأعضاء تقريباً. وفي غالبية البلدان تركز الوزارات أو الدوائر المسؤولة عن التسجيل المدني على تأدية مهامها الوظيفية اليومية دون إيلاء الاعتبار الكافي للصعيد الكلي والوظائف المتعددة القطاعات للتسجيل المدني. ومن جانب آخر ركزت مكاتب الإحصاءات الوطنية اهتمامها على المنتجات (أي الإحصاءات

الحيوية) للنظم بدلاً من تركيزها على النظم نفسها¹ إن هذه المشاكل المتأصلة التي ظلت موجودة في البلدان على مدى ما يقارب نصف قرن إضافة إلى المعالجات الخارجية غير المنسقة الموجهة نحو البرامج أدخلت هذه النظم في حلقة مفرغة من الجهل والجمود.

وبعد سنين طويلة من التجاهل اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية، الخطوة الأساسية الأولى لكسر الجمود في عام 2009. فانعقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى المعنية بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في حزيران/يونيه 2009 في دار السلام، تنزانيا. وجمعت حلقة العمل في غرفة واحدة بين الجهازين الوطنيين المسؤولين: هيئات التسجيل المدني الوطنية ومكاتب الإحصاءات الوطنية. وأجازت الندوة توصيات شاملة عالجت مسألة الدعوة وقضايا التشغيل والشراكات والقضايا الفنية. وتمثل هذه التوصيات الآن خارطة الطريق للتدخلات الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة الأفريقية.

وقد خلصت حلقة عمل تنزانيا الإقليمية إلى أن الافتقار إلى الالتزام السياسي والقيادة اللازمة وتجاهل البلدان لأنشطة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تمثل العوامل الرئيسية المعوقة لتحسين هذه النظم في المنطقة، وأوصت حلقة العمل بشدة بتنظيم مؤتمر وزاري رفيع المستوى في أسرع وقت ممكن لهذا الغرض. وقد أيد الاجتماع الثاني للجنة الإحصائية لأفريقيا الذي اختتم في كانون الثاني/يناير 2010 توصيات حلقة العمل وأجاز قرارها بتنظيم المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى.

وبناء على ذلك، ينعقد المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني. ومن المتوقع أن يعالج المؤتمر التحديات الرئيسية المزمدة التي ظلت لفترة طويلة تواجه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة من خلال إصدار قرار يقود المنطقة للسنوات القادمة. وسيسبق إنعقاد المؤتمر اجتماع لمجموعة الخبراء يقوم بإعداد المواد الفنية ومشروع القرار والتوصية للمؤتمر الوزاري. وقد تمت صياغة موضوع المؤتمر الوزاري رفيع المستوى على نحو يعكس التكامل والترابط والتداخل المستقبلي لمكونات الوظائف والأغراض الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. والموضوع هو "تحسين معلومات الأحوال المدنية لإيجاد إدارة مدنية فعالة وإنتاج الإحصاءات اللازمة للتنمية الوطنية ولرصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا". ويأتي هذا الموضوع في الوقت المناسب إذ أن المؤتمر سيتناول مسائل تتصل برصد وتقييم ما تم تحقيقه وما لم يتم تحقيقه من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في استعراض عام 2010.

التسجيل المدني من عناصر الصالح العام

¹ منشورات الفريق العامل المعني برصد الأحداث الحيوية، سلسلة "لانسيت"، 2007.